مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

العدد ٣٧
ذو القعدة ١٤٠٩هـ - ربيع الثاني ١٤١٠هـ

السنة الثالثة عشرة
تموز - كانون الأول ١٩٨٩

إذا
بين الظرفية والشرطية
محاولة لقراءة جديدة

للدكتور فيصل إبراهيم صفا
جامعة اليرموك

تقديم :

يثير القول بظرفية (إذا)* وشرطيتها حيرة في تعيين المراد منها إنْ في التركيبات التي تتصدر فيها هذه الأداء ، أو في التركيبات التي تبرز فيها متوسطة . ومع ذلك فان النحاة لا يرون ضيرا في تضمن (إذا) هذه للمعنيين (أي : الظرفية والشرطية) في وقت واحد .

لقد درج النحاة على النظر في (إذا) من حيث هي ظرف يتضمن معنى الشرط ، حتى في التركيبات التي تتصدر (إذا) فيها . وهذا يعني أصالة الظرفية فيها عندهم . ولقد دأبوا على ذكر (إذْ) ، ظرفاً لما مضى ، وذكر (إذا) ظرفاً لما استقبل . ويبدو أن ما حمل النحاة ، على هذه المقابلة

* يشير مالك يوسف المطلبي في كتابه : السياب ونازك والبياتي ـ دراسة لغوية ، ص٨٧ ـ ٩٢، إلى اضطراب النحاة في تعيين الزمن وإلصاقه بـ (إذا) ، ويخلص إلى أن (إذا) غير ذات دلالة على الزمن .

بين (إذا) و (إذْ) ، أن (إذا) تجعل ما كان في حيّزها مستقبلاً . فإذا كانت (إذْ) لما مضى ، فـ (إذا) لما استقبل . وعليه ، فإن هذا البحث يقدم محاولة لقراءة جديدة في ظرفية (إذا) وشرطيتها ، ويُزجي بين يدي القول بشرطيتها فقط تحليلات تؤيد ذلك ، وعلى الأخصّ في التركيبات التي تتضمن ما يصلح أن يكون شرطاً متلوّا بجواب ، أو جوابا متلوّا بشرط . هذه التحليلات تناقش كذلك مدى صحة عدّ (إذا) ظرفاً فقط ، أو ظرفاً وشرطاً في السياق الواحد . ويخلص هذا البحث إلى أن (إذا) ليست ظرفاً ملازماً للإضافة ، ولكنها أداة للشرط ، وأنها باعتبارها أداة شرط فانه يجوز لجوابها أن يتقدم عليها وعلى شرطها . هذه النتيجة الأخيرة تصدق بالطبع على سائر أدوات الشرط .

بين (إذا) و (حين)

ربما تكون مقابلة (إذا) ، التي قيل انها ظرف للزمان ، بـ (حين) ، عندما تكون كل منهما مضافة ، معينةً في تقرير ظرفية (إذا) ، أو عدم صلاحيتها لذلك .

ان استخدام (حين) ظرف زمان مضافاً لا يضيره أن يكون تالياً لما هو ظرف له أو سابقاً عليه . فللظرف في العربية نصيب كبير من حرية الحركة في التركيب ، فهو في تأخره ظرف لما قبله ، وهو في تقدمه ظرف كذلك لما هو متقدم عليه . ولو رحنا نتأمل الآيات التالية :

(١) أ ـ «وإنْ تسألوا عنها حينَ يُنزّل القرآن تُبْدَ لكم عفا الله عنها»[1] .

أي : في زمان الوحي ، وهو ما دام الرسول بين أظهركم يوحى إليه[2] .

---

(١) المائدة ١٠١/٥

(٢) الزمخشري ، الكشاف ٦٨٤/١

ب ـ «شهادةُ بينِكمْ إذا حضر أحدَكم الموتُ حين الوصية اثنان . .»[٣] .
جـ ـ وسوف يعلمون حين يرون العذاب من أضلّ سبيلا . .»[٤] .

لوجدنا أنّ ما قبل (حين) وما بعدها يتفق وقوع أحدهما مع الآخر في الزمان سواء أكان الحدثان متماثلين أم مختلفين ، فالسؤال في (١/أ) موافق في زمان وقوعه لتنزيل القرآن ، وحضورُ الموت أحدَهم متفق الزمن مع وقوع الوصية من المحضور في (١/ب) ، والعلم المستقبل مواقع لرؤية العذاب في (١/جـ) .

ان تقديم (حين) ظرفاً مضافاً ، لا يعني على الاطلاق إخلالاً بضرورة اتفاق زمان حدوث ما أضيفت إليه ، من جهة ، وزمان الحدث في الجملة الأصلية ، من جهة أخرى ، كما يتضح فيما يلي :

(٢) «ألا حين يستغشون ثيابهم يعلم ما يسرون وما يعلنون»[٥] .
فزمان وقوع استغشاء الثياب مطابق (من حيث واقع التركيب) لزمان العلم بالسر والعلن ، على الرغم من أن العقيدة تقول بقيام العلم منذ الأزل .

وحين يقال إن (إذا) ظرف للزمان ملازم للاضافة ، فإنه يتبادر إلى الأذهان على الفور أن (إذا) هذه بمنزلة (حين) التي تستخدم مضافة ، لكن لا على اللزوم . ذلك ان (إذا) قد يكون التركيب مبدوءاً بها ، كما قد تكون مضمنة فيه تماما كما تستخدم (حين) ، من الناحية الشكلية على الأقلّ ، هكذا :

(٣) آتيك إذا احمرّ البسر[٦] .

---

(٣) المادة ١٠٦/٥
(٤) الفرقان ٤٢/٢٥
(٥) هود ٥٥/١١
(٦) سيبويه ، الكتاب ٦٠/٣

(٤) «إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خرّوا سجّدا وبكيّا»[٧] .

فإذا كنا نقول بوقوعها ظرفية فيما سبق ، فانه لا بدّ أن يكون زمان وقوع الحدثين ، قبلها وبعدها ، واحداً ، أي أن الاتيان يوافق الاحمرار في زمن الوقوع ، وان تلاوة الآيات توافق الخرور في زمان الوقوع كذلك . وعليه يكون تركيب (إذا تتلى عليهم آيات الرحمن) ظرفاً مقدماً لتركيب (خروا سجدا وبكيا) ، من حيث كان موقع الظرف في العادة تالياً للمظروف ، ولجواز تقدم الظروف على ما يظرف فيها . فإذا كنا ، إضافة إلى ما سبق ، نقول بأن (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان ، فإن وقوعها ظرفاً يعني أن اتفاق الحدثين في زمان الوقوع يجب أن يكون في جزء من أجزاء المستقبل .

هكذا ، إذاً ، يكون النظر إلى (إذا) في افادتها الظرفية الزمانية ، حَسْبُ ، كـ (حين) . أمّا أنّ (إذا) تستخدم للاشتراط ، فهذا قد يعني اختلافاً ، من جهة من الجهات ، بينها وبين (حين) . ولتبيّن ذلك يحسن تأمّل ما يلي :

(٥) أ ـ «إذا جاءك المؤمنات يبايعنك . . فبايعهن»[٨] .

ب ـ «وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين كفروا . .»[٩] .

لا بدّ أنه يلاحظ هنا أنه على الرغم من أن ما بعد (إذا) محصور في المستقبل ، بعيدا كان أم قريبا ، فإن زمان مجيء المؤمنات للبيعة في (٥/أ) لا بدّ أن يكون سابقا على زمان وقوع بيعة النبي لهن . ومثل هذا يقال في (٥/ب) ، أي أن زمان وقوع القول من الكافرين مختلف عن زمان وقوع التلاوة . وبعبارة أخرى ، فان وقوع الشرط سابق زمانيا على

---

(٧) مريم ٥٨/١٩

(٨) الممتحنة ١٢/٦٠

(٩) مريم ٧٣/١٩

وقوع الجواب . والنتيجة هي أن (إذا) ، فيما سبق ، تربط بين أمرين على سبيل ترتيب أحدهما على الآخر ، الأمر الذي يعني جزأين مختلفين من أجزاء المستقبل ، وهذا بحدّ ذاته مخالف للكيفية التي تستخدم بها (حين) الظرفية و(إذا) الظرفية كذلك ، إذا افترضنا معنى الظرفية في (إذا) هذه .

زعم تمحّض (إذا) للظرفية :

لكن هل تمحضت (إذا) حقا للظرفية في الشواهد القرآنية التي وقعت فيها (إذا) بعد (كيف) ، كما يرى الاستاذ عضيمة[١٠] في مثل :

(٦) «فكيف إذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه»[١١]؟

فـ (كيف) أثر لجملة قيل ان (إذا) وما أضيفت إليه ظرف لها ، وان (إذا) فيها خِلْو من معنى الاشتراط .

وهل تمحضت (إذا) كذلك للظرفية فيما يلي من شواهد[١٢] :

(٧) أ ـ «فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم»[١٣]

على أن (إذا) ظرف لـ (صيام) .

ب ـ «فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف»[١٤]

على أن (إذا) ظرف لـ (ينكحن) .

جـ ـ «شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان»[١٥]

على أن (إذا) ظرف لـ (شهادة) .

---

(١٠) دراسات ، قسم١ج ١/٨٩

(١١) آل عمران ٣/٢٥

(١٢) هي ممثلة لعدد غير قليل من الآيات على النسق نفسه .

ينظر : عضيمة ، دراسات قسم ج١/٨٩ ـ ٩١

(١٣) البقرة ٢/١٩٦ (١٤) البقرة ٢/٢٣٢ (١٥) المائدة ٥/١٠٦

د ـ «وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة»[16]

على أن (إذا) ظرف لـ (أخذ ربك) .

هـ ـ «اجعلوا بضاعتهم في رحالهم لعلهم يعرفونها إذا انقلبوا إلى أهلهم»[17]

على أن (إذا) ظرف لـ(يعرفونها) ؟

على أنه قد يخفف من حدة الاندفاع إلى القول بوقوع (إذا) ظرفاً لما قبلها ، فيما سبق وفي غيره مما شاكل ، أن يلفت الانتباه إلى أن النحاة[18] قد تحدثوا عن وقوع الاشتراط بـ (إنْ) مع حذف جوابها المدلول عليه . ولذلك فقد قال بعض النحاة المفسّرين[19] بأن جواب (إنْ) محذوف لأنه مدلول عليه بما سُبِق به الشرط ، كما في الآيات التالية :

(٨) أ ـ «ولا يحلّ لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن **إنْ كنّ يؤمنّ بالله واليوم الآخر**»[20] .

ب ـ «ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون **إنْ كنتم مؤمنين**»[21] .

جـ ـ «فذكّر **إنْ نفعت الذكرى**»[22] .

لو قابلنا بين الشواهد في (٨) ، وما شاكلها ، والشواهد في(٧) ، وما شاكلها أيضاً ، لكان حكمنا بتطابق السَّنَن في هذه التركيبات . فلم الاصرار ، اذاً ، على القول بظرفية (إذا) فيها ؟ أذلك لأن (إذا) تصلح لأن تقع ظرفاً أصلاً ؟ إذا كانت الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب ، فإن هذا

---

(١٦) هود ١٠٢/١١

(١٧) يوسف ٦٢/١٢

(١٨) ينظر مثلا : ابن عقيل ، شرحه ٣٧٩/٢ ـ ٣٨٠

(١٩) ينظر : عضيمة ، دراسات قسم١ج ٥٥٧/١

(٢٠) البقرة ٢٢٨/٢ ، وينظر أبو حيان ، البحر ١٨٧/٢

(٢١) آل عمران ١٣٩/٣ ، وينظر ـ أبو حيان ، البحر ٦٢/٣

(٢٢) الأعلى ٩/٨٧ ، وينظر : أبو حيان ، البحر ٤٥٩/٨

يقتضي أن يكون زمان وقوع ما يقال ان (إذا) أضيفت إليه متفقا مع زمان وقوع الحدث المظروف ، والأمر يكون على العكس تماما عند ارادة التعليق الشرطي . فاذا ما عددنا (إذا) ظرفا في (٨/ب) ، على سبيل المثال ، يكون المعنى أن (العضل) منهي عنه ساعة وقوع التراضي ، وهذا يفهم جواز (العضل) في غير ساعة وقوعه ولو استمرّ التراضي بحدّ ذاته ؟ ذلك أن النهي مقيد بوقت الوقوع لا بقيام التراضي من حيث هو . وعند إرادة التعليق الشرطي بـ (إذا) يكون النهي عن (العضل) معلقا على قيام التراضي لا على ساعة قيامه .

على أن هذا التحليل لا يعني حقا ضرورة القطع بأن (إذا) في شواهد (٧) ليست للظرفية . غير أن قيام التطابق بين شواهد (٨) ، التي قيل فيها بحذف الجواب ، وشواهد (٧) التي قيل فيها بوقوع (إذا) ظرفاً ، يُضعف افتراض الظرفية فيها ويقوّى كونها للاشتراط . بل قد يدعو هذا التطابقُ أحدَنا إلى التساؤل كالآتي : لم لا نعدّ (إنْ) في شواهد (٨) ظرفا لما قبلها ، كما فُعِل بـ (إذا) ؟ وان مما يضعف كذلك افتراض الظرفية في (إذا) ان النحاة اختلفوا[٢٣] في العامل فيها حين تقع شرطاً وقد سبقت جملتا الشرط والجواب بها ، كما في مثل :

(٩) «إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم . . .»[٢٤].

فمنهم من قال ان العامل هو الشرط ، ومنهم من عدّه الجواب . هذا الاختلاف انما يعني اختلافاً في تعيين الكلام الذي وقعت (إذا) ظرفاً له . هذا الاختلاف بحدّ ذاته يعني أن عدّ (إذا) ظرفا ليس أمرا مسلما من حيث ان المجال ما زال يسمح برأي آخر كالقول ، مثلا ، بعدم تضمن (إذا) أصلاً لمعنى الظرفية عند إرادة الاشتراط بها ، على الأقلّ .

---

(٢٣) ينظر مثلا : ابن هشام ، المغني ص١٣٠ ـ ١٣٣

(٢٤) المائدة ٦/٥

هذا ، ولمّا كان النحاة يقولون بأن (إذا) هذه ظرف لما يستقبل ، كان بالإمكان إحلال (حين) محلّ (إذا) مع تغيير صيغة الفعل التالي (قمتم) في (٩) إلى (تقومون) لافادة الاستقبال . وهذا يعني قطعاً (وإذا ما صرفنا النظر عن مسألة إضافة (حين) إلى ما بعدها) أن (حين) ليست ظرفاً للقيام . وعليه ، لا تكون (إذا) ظرفاً للقيام أيضاً . أما أنها ظرف للجواب ، فأمر وارد من حيث كان الظرف كثير التقدم على مظروفه . لكن يدفع كون (إذا) الشرطية ظرفاً محتملاً للجواب ، على سبيل التقدم ، أن هذا يعني افتراض موقع أصلي ، للشرط وأداته ، تالٍ للجواب ، وهذا يخالف تماماً ما اتفق جمهور النحاة عليه ، وهو أن الجواب لا يسبق الشرط ، فيسمح للشرط بعد ذلك بالتقدم على الجواب لما في (إذا) الشرطية من معنى الظرفية .

إن قولهم بظرفية (إذا) وشرطيتها في السياق الواحد ، وخاصة حين تتصدر (إذا) هذه الشرطَ والجوابَ ، متناف ، من حيث إن الظرفية فيها وفي مثلها تقتضي ، كما سبقت الاشارة ، التطابقَ في زمان الحدث بعدها وزمان الحدث المظروف فيها* ، في حين تقتضي الشرطية اختلاف زماني الشرط والجواب في أجزاء المستقبل . وبناء على هذا ، فإما أن تكون (إذا) ظرفاً فقط للغسل في(٩) ، وإمّا أن تعدّ شرطية فقط يعلّق الغسل بها على القيام . أمّا قيام الظرفية والشرطية فيها معاً في السياق الواحد فأمر غير مقبول لما سبق من بيان .

---

* لا بد من لفت الانتباه هنا إلى أن أسماء الشرط الدالة على الزمان ، تختلف عن (إذا) المعدودة ظرفاً ملازماً للاضافة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان أسماء الشرط تلك ظروف لجملة فعل الشرط ، ثم قدمت لفرض التعليق الشرطي ، وليست ظروفاً للجواب .

فضل بيان في توكيد عدم ظرفية (إذا) :

على الرغم مما مضى من مناقشة وبيان ، تبقى احتمالات كون (إذا) للاشتراط فقط ، أو للظرفية حَسْبُ قائمة . ومع أن التحليلات السابقة نقضت امكان مجيء (إذا) للأمرين (أي : الظرفية والشرطية) في سياق واحد ، لما في ذلك من تناف ، فإنّ هذا لا يضع نهاية للقضية ، وهذا يعني أننا ما زلنا في حاجة إلى فضل بيان يؤكد عدم جواز استخدام (إذا) ظرفاً .

قد يكون التوجه للنظر في بعض الشواهد ، التي قال بعض النحاة ان (إذا) فيها خرجت عن الشرطية ، مفيداً في جعل مثل هذا التوجيه ممكناً . فلقد رأى ابن هشام[٢٥] أن (إذا) فيما يلي (وبالطبع فيما شاكل من شواهد تضمنت طرفين يصلح أن يقال إنهما طرفاً الأسلوب الشرطي) :

(١٠) أ ـ «وإذا ماغضبوا هم يغفرون»[٢٦]

ب ـ «والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون»[٢٧]

خارجة عن الشرطية من حيث كان التركيب ، المتوقعُ أن يكون جوابا (وهو هنا : (هم يغفرون) و(هم ينتصرون) ، على التوالي) جملةً اسميةً غيرَ مقترنة بـ (الفاء) . فعدم وجود (الفاء) سلب عن (إذا) معنى الاشتراط ، وعليه فقد عدّت (إذا) في الآيتين ، عند ابن هشام ، ظرفاً لخبر المبتدأ (هم) في كلٍّ ، أي ظرفاً لـ (يغفرون) و (ينتصرون) . ومع أن بعض الشواهد قد خلت من (الفاء) متصلة بجواب إحدى أخوات (إن) الشرطية ، فإن النحاة لم ينفوا قيام الاشتراط بها ، وكل ما فعلوه أنهم قالوا

---

(٢٥) المغني ص١٣ ـ ١٣٦

(٢٦) الشورى ٣٧/٤٢

(٢٧) الشورى ٣٩/٤٢

بحذف (الفاء) للضرورة من الجواب[٢٨] . بل ان بعض النحاة مضي يؤوّل سبب عدم وجود (الفاء) ، في جواب (إنْ) ، على أساس أن ما يبدو جوابا للشرط ليس الاّ جوابا لقسم محذوف[٢٩] في الآية :

(١١) «وإنْ أطعتموهم انكم لمشركون»[٣٠]

ليس يقصد بالاشارة إلى هذا ، إلى الاعتراض على قانون وجوب اتصال (الفاء) بالجواب الذي يكون جملة اسمية ، مثلا ، ولكن إلى أن يلفت النظر إلى أن عدم (الفاء) لا يعني تجرد (إنْ) أو غيرِها من معنى التعليق الشرطي . ان تجرد التركيب ، الذي يصلح لأن يكون جوابا للشرط . من (الفاء) لم يمنع الزمخشري[٣١] ، مثلاً ، من عدّه (أي : التركيب) جواب الشرط في الآية :

(١٢) «قل أرأيتكم إنْ أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغيَر الله تدعون؟»[٣٢] .

وحتى لو قلنا بما قال به أبو حيان[٣٣] في الآية السابقة ، وما شاكلها ، من تنازعٍ بين (أرأيت) وفعل الشرط (أتاكم) في (عذاب الله) في(١٢) ، واعمالٍ لفعل الشرط في (العذاب) ، فان هذا لا يسوّغ القول بأنّ تركيب (أغير الله تدعون) هو المفعول الثاني لـ (أرأيت) ، وأنّ جواب الشرط محذوف . ان مفعول (أرأيت) يمكن تصوّره بيسر إذا أدركنا انّ الاستخبار بـ (أرأيت) هذه منصبّ على أسلوب الشرط بأكمله . وبهذا نجد أن خلوّ ما يصلح جوابا للشرط من (الفاء) ، كما في هذه الآية وفي ما شاكلها (وهو

---

(٢٨) ينظر مثلاً : الاشموني ، شرحه ٤/٢٠ ـ ٢١

(٢٩) ينظر : الصبان ، حاشيته ٤/٢٠

(٣٠) الانعام ٦/١٢١

(٣١) الكشاف ٢/٢٢

(٣٢) الانعام ٦/٤٠

(٣٣) البحر ٤/١٢٥ ـ ١٢٨

كثير)[٣٤] ، لم يعن عندهم تجريد (إنْ) من شرطيتها ، فلا يسوغ بالتالي القول بحذف جوابها . ولمّا لم يحكموا بتجرد (ان) ، أو غيرها من أخواتها ، من معنى التعليق ، لعدم اتصال (الفاء) بجوابها ، فَلِمَ يُحكم على (إذا) بالتجرد من هذا المعنى للسبب نفسه ؟ الحق أنه ليس في ظني لذلك من مسوّغ ، وعليه يبقى لـ (إذا) معنى الشرطية ولو خلا جوابها من (الفاء) . وبهذا يقوى القول باستخدام (إذا) ، في هذا النوع من التركيبات ، للاشتراط ، حَسْبُ . وليس يخفى أن قوة القول بظرفية (إذا) وشرطيتها في السياق الواحد كان أثرا لمداومة النحاة ، على مرّ العصور ، على ترديد ذلك والحكم به .

وإذا كان لنا أن نختم مسألة اتصال أو عدم اتصال جواب (إذا) بـ (الفاء) ، فبما أشار إليه الأستاذ عضيمة[٣٥] من أن بعض النحاة اغتفروا مع (إذا) خاصةً عدمَ اقتران جوابها بـ (الفاء) ، وكذلك نختم بما زاده هو (أي : عضيمة) على هذا من اغتفار عدم اتصال (الفاء) بها في كل المواضع استنادا إلى المسموع ، والى أن لأدوات الشرط غير الجازمة شأنا يخالف الأدوات الجازمة .

معنى الاستقبال في (إذا) :

إذا كنّا نأخذ بمقولة أنّ (إذا) ظرفٌ لما يستقبل متضمنٌ معنى الشرطية[٣٦] ، فهذا يُلزمنا بالنظر إلى موقعية الظرف من حيث هو قيد فضلة في الجملة . الظرف ، كما هو معلوم ، يتخذ موقعه بعد الفعل ، أو شبيهه ، وفاعلِه ، على الأقلّ . فاذا كان ثمة من يقول بأنّ (إذا) ظرف غير

---

(٣٤) ينظر : عضيمة ، دراسات قسم١ ج١/٥٤٩ ـ ٥٥٠

(٣٥) السابق نفسه ص٧١

(٣٦) ينظر مثلاً : ابن هشام ، المغني ص١٢٧

ملازم للاضافة ، كما أسند ذلك ابن هشام[٣٧] إلى بعضهم عند الحديث عن العامل في (إذا) ، فكيف يكون بالتالي تصوّرنا لـ (إذا) ضمن التركيب الشرطي الذي تقع فيه عادة ؟ فإذا ماتأمّلنا الآية التالية :

(١٣) «إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله . .»[٣٨] ، فسوف يكون تصوّرنا لها ، ضمن التركيب وحسب المعهود من موقعها ، كالتالي :

(١٤)* جاءك المنافقون إذا ، قالوا . . .

لأنّ الذين يقولون بعدم ملازمتها للاضافة يرون أن العامل فيها (أو على نحو أدقّ : ما جاءت لظرفه وقيده) هو (جاء)[٣٩] في هذه الآية . وهذا يعني أنّ التركيب في (١٤) تركيب أصولي ، وليس الأمر كذلك بدليل أن (إذا) ، غيَر منونة ، ملزمة بالتحرك دائما مع ما بعدها (المسمى أحيانا بالشرط) . وتبعا لهذا لا تكون (إذا) ظرفاً لما بعدها المسمى شرطا أحيانا .

قد يقال ان (إذا) ظرف لما يسمى أحيانا بالجواب ، أي قد يقال ، حسب تعبير النحاة ، بأن العامل فيها هو الجواب[٤٠] ، فاذا ما قدّرت (إذا) غير ملازمة للاضافة ، كان تصوّر التركيب الأصلي الذي هي فيه كالتالي :

(١٥) جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله إذا ، وحكم بأصوليته ، وليس كذلك . أمّا إذا قدّرنا (إذا) ملازمة للاضافة وأنها ظرف لذلك المسمى جوابا أحيانا ، كان تصوّر أصل التركيب في (١٣) على النحو التالي :

---

(٣٧) السابق نفسه ص ١٣٠ - ١٣١

(٣٨) المنافقون ١/٦٣

(٣٩) ابن هشام ، المغني ص١٣٠ - ١٣١

(٤٠) السابق نفسه ص١٣١

(١٦) قال المنافقون نشهد انك لرسول الله إذا جاءوك أصولياً .

لكن ، على الرغم من أن التركيب في (١٦) يبدو أصوليا، إلاّ أنه في الحقيقة ما زال يفتقر إلى بعض تعديل حتى تكتمل أصوليته . هذا التعديل مستلزَم على النحو التالي :

(١٧) **يقول المنافقون . . إذا جاءوك .**

هذا التصوّر للتركيب يناقض ، في نظر هذه الدراسة ، كون (إذا) ظرفاً . قد يقال ان هذا التعديل اقتضاه أن (إذا) ظرف لما يستقبل ، غير أن هذا ، فيما يُرى ، غيرُ دقيق ، ذلك أن الاستقبال المفهوم في (إذا) إنّما هو من كونها محمَّلةً كلّياً بمعنى التعليق الشرطي ، بدليل كثرة تلوّ صيغة الماضي لها . مع ذلك يبقى الاستقبال زمناً نحوياً وثيقاً فيها وفيما وقع في حيّزها . وعليه فإنّه حين خرج الفعل (قال) من هذا الحيّز ، الذي يجعل الأفعال التي تقع ضمنه تفيد الاستقبال ، كان لا بدّ من اتخاذ إجراء يمكّن الفعل من أداء معنى الاستقبال ، فكانت الصيغة الصرفية (يفعل) مُعِينةً ، وكان أن استُخدمت هذه الصيغة ، كما هو واضح في (١٧) . هذا بالإضافة إلى تعديلات أخرى قد يتّم اجراؤها ، كنقل الاسماء الظاهرة إلى الجواب المقدّم ، والاضمار لهذه الأسماء من جديد في الشرط ، أي فعلِ عكسِ ما كان عليه التركيب الشرطي في الأصل .

ولتأييد ما نزعمه ، من تعديل في الجواب المقدّم ليفيد الاستقبال ، يحسن تأمّل الشواهد التالية[٤١] :

(١٨) «فكيف إذا جئنا من كلّ أمة بشهيد»[٤٢]

إذا يقدّرون (كيف) اختصار لجملة استخبارية ، هكذا : (كيف

---

(٤١) ينظر ، لمزيد من الشواهد : عضيمة ، دراسات قسم١ ج١/٨٩ ـ ٩٤ ، حيث يذكر أن (إذا) فيها متمحضة للظرفية أو محتملة للشرطية الظرفية ، أو للظرفية فقط ، ويخص بالذكر تلك الشواهد التي بدئت بما يمكن عده جوابا للشرط مقدما .

(٤٢) النساء ٤١/٤

يصنعون) . و(يصنعون) بصيغة المضارع التي تفيد الحال والاستقبال ، كما يقولون

(١٩) «لا يضرّكم من ضلّ إذا اهتديتم»[٤٣]

بالمضارع المنفي بـ(لا)،

(٢٠) «انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه»[٤٤] .

أمّا إذا كانت الجمل المتقدّمة على (إذا) جملاً اسمية (كما يسميها النحاة) ، فهي صالحة للجواب حين تكون تالية لـ(إذا) ، وقد كثر اقتران (الفاء) بمثل هذه الجمل متأخرة . فإذا ما ظهر أن الجواب (الجملة الاسمية) متقدّم ، سقطت (الفاء) وجوبا وكأنّ البدء بالجواب ثمّ إيلاءَهُ الشرطَ وسيلةٌ أقوى من (الفاء) ، أو بديلةٌ عنها ، لربط الجواب (الجملة الاسمية) بشرطه ، كما يلي :

(٢١) «وكذلك أَخْذُ ربك إذا أَخَذ القرى وهي ظالمة»[٤٥]

فالتقدير ، حسب التركيب المتصوّر أصلاً واستناداً إلى أن موقع الشرط في مقدمة التركيب الشرطي ، كالتالي :

(٢٢) وإذا أَخَذ ربك القرى وهي ظالمة ، فكذلك أَخْذه .

حتى الشواهد القرآنية ، التي يرى الاستاذ عضيمة نفسه[٤٦] أنها متمحضة للظرفية ، يصدق فيها ما سبق ذكره من فهم . فمما ذكره على أنه متمحض للظرفية ، ويبدو مشكلاً لهذه الدراسة ، ما يلي :

(٢٣) «قل أعوذ برب الفلق . . ومن شرّ غاسق إذا وقب»[٤٧]،

على أساس أن الجار والمجرور (من شر غاسق) متعلقان بـ(أعوذ)

---

(٤٣) المائدة ١٠٥/٥

(٤٤) الانعام ٩٩/٦

(٤٥) المائدة ١٠٦/٥

(٤٦) دراسات ، قسم١ ج١/٩١ـ ٩٣

(٤٧) الفلق ١١٣ /١ـ٣

المذكورة أو بـ (أعوذ) المقدرة بعد حرف العطف (الواو) . وعليه لا تكون (إذا وقب) الاّ بمعنى (حين يقب) ، وبذلك يكون (إذا وقب) نعتا لـ (غاسق) . لكن يبدو لي أن كل ما في الأمر أن هذا الشاهد يمثّل نمطا معقّدا من التركيب الشرطي : أُخِّر فيه الشرط ، الذي أُضْمِر فيه للاسم الظاهر في الجواب المقدّم ، لأجل أن يكون بالامكان حذف (قل أعوذ برب الفلق) قبل قوله (من شر غاسق) ، اذ العادة أن يحذف من المعطوف العناصرُ المطابقة لما هو موجود في المعطوف عليه ، بشرط التطابق في ترتيب المكّونات في كلٍّ من المعطوف والمعطوف عليه . فلو أن التركيب جاء على ما هو الأصل في التركيب الشرطي (ألا وهو البدء بالشرط) لكان تصّور هذا التركيب كما يلي :

(٢٤)... وإذا وقب غاسق فقل أعوذ برب الفلق من شره.

وهذا يعني اختلافاً في ترتيب مكونات تركيب المعطوف ، إذا ما قوبل بالمعطوف عليه الذي ترتيبُ مكوناته كالتالي :

(٢٥) قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق . . .

فيمتنع بالتالي حذف (قل أعوذ برب الفلق) من المعطوف المتضمن لـ (إذا) . ولو افترضنا حذفا مع هذا الاختلاف ، لانخرم النسق (وهو أن يحذف من المعطوف ما تطابق مع شيء في المعطوف عليه) . لنتأمّل في (٢٦) و(٢٧) :

(٢٦) قل أعوذ برب الفلق من شرّ ما خلق ، وإذا وقب غاسق فقل أعوذ برب الفلق من شرّه ، ومن شرّ النفاثات في العقد. .

وعند الحذف المفروض جدلا مع اختلاف ترتيب مكونات المعطوف عليه في (٢٦) ، يكون التركيب الناتج كالتالي :

(٢٧) قل أعوذ برب الفلق من شرّ ما خلق ، وإذا وقب غاسق فـ(. . . .) من شره ، ومن شّرّ النفاثات في العقد. .

إذاً ، لابّد من تقديم الجواب مضمّنا الأسماء الظاهرة التي كان يُفترض تضمن الشرط لها ، والاضمار لها من ثَمَّ في الجواب ، كما ورد في الآية في (٢٣).

ومما ذكره الاستاذ عضيمة ، وقد يبدو مشكلا كذلك ، الآية التالية :

(٢٨) «وأنه خلق الزوجين الذكر والانثى* من نطفة إذا تمنى»[٤٨] .

والحق أنه يقال في هذه الآية ما قيل في سابقتها في(٢٣)

وحتى يتمّ اضعاف آخر حجة للقول بامكان ايقاع (إذا) ظرفاً ، نعرض لمسألة وقوعها بعد القسم ، فقد رأى بعض النحاة[٤٩] أنها لا تكون في مثل هذا السياق الاّ ظرفاً ، وأنها خارجة عن الاستقبال ، كما في الآية :

(٢٩) «والليل إذا يغشى . . . ان سعيكم لشتّى»[٥٠]

وفيما شاكلها . وقد كانت حجة النحاة على عدم شرطيتها أن ما بعدها ، في مثل هذه الآية ، لا يصلح للجواب ، لأنه لا يصلح تعليقه على (إذا) ، فمعنى الكلام ليس متوقفاً على الشرط بعد (إذا) . هذا ، وقد أفرد الأستاذ عضيمة[٥١] حديثاً خاصاً عرض فيه لآراء النحاة وللآيات التي فيها أقسام متلوّة بـ (إذا) . وعلى الرغم من أن النحاة عللوا لخلوّ (إذا) من الشرطية بعد القسم بالقول بأن القسم انشاء ايقاعي من حيث أنه يقع بمجرد نطقه ، فلا يصلح بالتالي لأن يعلق على الشرط بعده ، على الرغم من ذلك ، فإنهم وقعوا في أشكال البحث عن عامل في (إذا) من حيث هي ظرف عندهم . ويرى الأستاذ عضيمة[٥٢] أن الرضى الاسترا باذى قد

---

(٤٨) النجم ٤٦/٥٣

(٤٩) ينظر مثلا : ابن هشام ، المغني ص١٣٠

(٥٠) الليل ١/٩٢

(٥١) دراسات ، قسم١ ج١/ ٩٤ـ ٩٧

(٥٢) السابق نفسه ص٩٥

حسم خلاف النحاة في هذا الأمر بالقول بأن (إذا) ظرف لما دلّ عليه القسم من معنى العظمة والجلال . على أن الحجة التي دفعوا بها كون (إذا) شرطاً (وهي : كون القسم انشاء ايقاعيا) تصدق على القول بايقاع (إذا) ظرفا ، إذ كيف يعلق القسم ، وهو إنشاء ايقاعي ـ كما يقولون ، على ظرف مستقبل ، كما يعدّونه . ان القسم (باستخدام (الواو) متلوة بالمقسم به) اختزال ، كما هو معلوم ، لجملة أريد بها تعظيم مَنْ أو ما أُقسم به . ولعلّ هذا هو تفسير ما أشار إليه الرضي[٥٣] ، وهو نفسه يصلح للقول بشرطية (إذا) ، فلا تعود هذه الآية في(٢٩) ، وغيرها كثير ، دليلا نصيا على انعدام الشرطية في (إذا) بعد القسم .

ان ما مضى من تحليل ومناقشة يقود في الحقيقة إلى النتيجتين التاليتين :

١ ـ (إذا) هذه ليست ظرفاً لا في التركيب(١٧) ولا في ما يشبهه ، ولا في التركيب(١٣) ولا في ما ماثله ، من باب أولى .

٢ ـ جواب الشرط في مثل(١٧) ـ إذا عددناه مفيداً للاشتراط ـ ليس محذوفاً ، كما قال النحاة[٥٤] في جواب (ان) الشرطية ، ولكنه مقدّم .

أمّا النتيجة الأولى ، فان ما سبق من تحليل ومناقشة كاف لتقريرها ، وأما الثانية ، فإنها الأخرى نتيجة تحليلية تؤيدها كل الشواهد التي يقول النحاة ان الجواب فيها حُذِف مدلولا عليه بما قبل الشرط من الكلام . والحق أنه ليس لدى النحاة من دليل على ما يقولون به من عدم جواز تقدم الجزاء على الأداة التي هو في حيّزها[٥٥] ، فحجتهم ، التي يوردونها عند الحديث عن أدوات الشرط الجازمة ، هي أن الجزاء بعد هذه الأدوات

---

(٥٣) شرح الكافية ٢/١٠٥

(٥٤) ابن عقيل ، شرحه ٢/٣٧٩ ـ ٣٨١

(٥٥) ينظر مثلا : ابن يعيش ، شرح المفصل ٩/٧.

يكون مجزوماً إذا كان فعلا مضارعاً ، وأنه تتصل به (الفاء) إذا كان جملة اسمية ، مثلاً . ولمّا كان ما يظّن أنه جزاءٌ مقدّمٌ غيَر مجزوم ، إذا كان مضارعاً ، وغيَر متصل بـ (الفاء) ، إذا كان جملة اسمية ، دلّ ذلك عندهم على أن هذا المظنون جزاءٌ ، ليس كذلك ، ودلّ على أنه كلام مستلّ . والحق أن تقدم الجواب هو الذي يغني عن الجزم ، مثلاً ، من حيث هو علامة على الارتباط بالشرط ، أو عن (الفاء) كعلامة أخرى . فهذا التقدّم يجعل الجواب معلقاً بالشرط كما يتعلق الكلام بالظرف التالي . فالجواب (متلوّا بالشرط) هو وسيلة الربط التي تضاف إلى وسيلتي الجزم وتطابق الصيغ في الأفعال أحياناً ، وتضاف كذلك إلى وسيلة استخدام (الفاء) ، ذلك أنه لا محيص ، بالتقدم ، من ربط ما يراه النحاة دالاً على الجواب بالشرط التالي . وهذا بحدّ ذاته أقوى وسائل الربط بين الجواب وشرطه ، وعليه لم تكن بنا حاجة إلى استخدام وسائل أخرى ، للربط ، غير التقديم . ومن هنا لم يقع الجزم في المضارع المقدّم جوابا ، وسقطت (الفاء) رابطاً . هذا علاوة على أنه يفترض بالفعل ، إذا كان جوابا للشرط (أو دالاً ـ كما يرى النحاة ، على الجواب) ، أن يُصاغ على نحو يهيئه للدلالة على الاستقبال ما دام قبل الشرط . وما يسميه النحاة دالاً على جواب الشرط ليس في حقيقته إلاّ الجواب نفسه .

هذه النتيجة ، استناداً إلى هذا التحليل ، تسلمنا إلى نتيجة أخرى ، تؤكد النتيجة الأولى ، مفادها أن (إذا) ، إذا ما تأخرت عما يمكن عدّه جوابا ، لا تكون ظرفاً لما وقع مقدّما عليها ، ولكنها تبقى مفيدة للاشتراط ، وما قبلها ، إنْ كان يصلح أن يعلّق عليها وعلى ما بعدها ، جواب لها .

خاتمة :

كل ما مضى يقضي بأن (إذا) أداة شرط ، وأن افادتها الاستقبال ليس من أنها ظرف له ، ولكن من كونها للاشتراط ، (إذا) هذه ليست ، كما قرر النحاة ، ظرفاً للمستقبل تضمن معنى الشرط ، ولكنها أداة للشرط لا تتضمن معنى الظرفية كـ (إنْ) .

مصادر ومراجع

- ابن الحاجب ، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر : كتاب الكافية في النحو (جزآن) ، بشرح رضي الدين الاستراباذي ، ط٣ دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٢ .
- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله : شرح ابن عقيل (جزآن) ، (بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد) الجزء الثاني .
- ابن هشام ، جمال الدين : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب (بتحقيق : مازن المبارك وزميله) ، ط٥ دار الفكر ، بيروت ١٩٧٩ .
- ابن يعيش ، موفق الدين : شرح المفصل (عشرة أجزاء) ، الجزء السابع : نسخة مصورة عن طبعة محمد منير ، مصر ١٩٢٨ ، عالم الكتب ، بيروت (غير مؤرخ) .
- أبو حيان الاندلسي ، محمد بن يوسف : تفسير البحر المحيط ، دار الفكر ، بيروت ١٩٨٣ .
- الأشموني ، علي بن محمد : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (مجلدان) : ضمن حاشية الصبان ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة (غير مؤرخ) .
- الجرجاني ، عبد القاهر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح (مجلدان) (بتحقيق : كاظم بحر المرجان) ، المجلد الثاني ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ١٩٨٢ .
- حسن ، عباس : النحو الوافي (أربعة أجزاء) ، الجزآن الثاني والرابع : دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٣ .
- الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (بعناية : مصطفى حسين أحمد) ، (أربعة أجزاء) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٨٦ .

- سيبويه ، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب كتاب سيبويه (خمسة أجزاء) : (بتحقيق : عبد السلام محمد هارون) ، الجزء الثالث : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض (غير مؤرخ) .
- السيوطي ، جلال الدين : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (سبعة أجزاء) ، الجزء الثالث : دار البحوث العلمية ، الكويت ١٩٧٧ .
- الصبان ، محمد بن علي : حاشية الصبان على شرح الأشموني (مجلدان) دار احياء الكتب العربية ، القاهرة (غير مؤرخ).
- عضيمة ، محمد عبد الخالق : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، الجزء الأول من القسم الأول (الحروف والادوات) ، ط١ مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- المخزومي مهدي : في النحو العربي (قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) ، ط٣ ١٩٨٥ .
- المطلبي ، مالك يوسف : السياب ونازك والبياتي ـ دراسة لغوية ، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ط٢ ١٩٨٦ .